

هذه اللجنة ولدت مئة

اطلع على وثائق تظهر أن الأرض لم تكن مخصصة لبناء مدرسة وهو الأمر الذي جاءت لجنة التحقيق بسببه).
ثم بتاريخ ٦ مارس الجاري، صرح رئيس لجنة التحقيق هذه للصحافة قائلًا: (اطلعت اللجنة على الأوراق الرسمية والوثائق، وفحصت وثائق ملكية الأرض في الرفاع، وتأكدت من سلامة الأمر ومطابقتها للقانون والأنظمة المعمول بها في البلاد).
وعما ألت إليه اللجنة أخيرًا هو ما حدث في جلسة أسس ١٣ مارس ٢٠١٨ إذ تقدم (نواب لجنة التحقيق أنفسهم/ ناقص العضو الذي انسحب من اللجنة) بطلب إلى المجلس بإلغاء لجنة التحقيق، حيث صوت المجلس على إلغاء اللجنة...!!
الملاحظات هي كالتالي:



بقلم:

إبراهيم المناعي

كيف سمحت رئاسة المجلس بتشكيل لجنة تحقيق استهدفت النيل من سمعة مواطن بعينه وواقعة محددة (مخفي التحقيق من قبل جهاز النيابة العامة وليس التحقيق من مجلس النواب)، لأنه إذا افترضنا سلامة تشكيل هذه اللجنة، وإذا افترضنا استيلاء عدد عشرة آلاف مواطن على أراض في البحرين -من دون حق مثلا- فإننا بحاجة أن (بهذا المنطق) إلى أن يشكل مجلس النواب عشرة آلاف لجنة تحقيق، بواقع لجنة تحقيق لكل مواطن مخالف. وهو الأمر الذي يتخافى مع المنطق قبل الدستور...!!
كيف لأعضاء مجلس النواب أن يصوتوا بالموافقة على تشكيل لجنة تحقيق لم يطلعوا بأنفسهم على وجاهة أسباب تشكيلها، والتي تبرأ منها أصحابها فيما بعد؟
سواء استخدام أدوات المجلس النيابي الدستورية، ومنها تشكيل لجان التحقيق.

كان من المفترض (مهنيًا وأدبيًا) أن تقدم اللجنة بعد إغائها اعتذارًا إلى المواطن المتضرر تحديداً، وإلى شعب البحرين كافة، بعد أن أصبحت هذه القضية قضية رأي عام تضرر منها الكثير من المواطنين في صميم سمعتهم وكرامتهم.

ختامًا، من المؤسف أن يقوم البعض ممن وثقت القيادة والشعب بهم، وأسند إليهم الدفاع عن حقوق الشعب الدستورية، باستغلال حصانتهم البرلمانية والإساءة إلى المواطنين تحت غطاء مكافحة الفساد. فأعضاء لجنة التحقيق المذكورة أعلاه لو كانوا صادقين وجادين في مكافحة الفساد لشكلوا لجان تحقيق واسعة تتصدى للملاحظات الواردة في (تقرير ديوان الرقابة) على مدى أربع سنوات من الفصل التشريعي.

ان المشروع الإصلاحى لجلالة الملك المفدى -حفظه الله ورعا- جاء بيقم ومبادئ راقية ومثينة تؤسس لدولة القانون والمؤسسات، أفرغها في ميثاق العمل الوطني، وبثمات دستورية رائعة عنوانها حفظ كرامة المواطنين والفصل ما بين السلطات وبفعل السلطة التشريعية التي تمنحني عدم استغلالها أو العبث بأدواتها الدستورية.

هكذا عبّر صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر -حفظه الله ورعا- عن اللجنة التي تم تشكيلها مؤخرا من قبل بعض النواب في المجلس النيابي، والتي استهدفت النيل من شرف وسمعة أحد المواطنين الثراء الذين نهلوا العلم والحصافة والدرجة العالية من المهنيّة والالتزام الوظيفي من مدرسة سموّ رئيس الوزراء الموقر، وهو رجل مشهود له بالكفاءة العلمية والمهنيّة والأخلاق الحميدة والفاصلة، وقدم مختلف الخدمات الجليلة إلى البحرين في مجال تخصصه، وأبرز اسم البحرين عاليا في الكثير من المحافل الدولية حتى استحق الحصول على وسام الشيخ عيسى بن سلمان من الدرجة الثانية تقديرا لجهوده الوطنية.

أما لماذا ولدت هذه اللجنة مينة فالأسباب كثيرة، منها الموضوعية ومنها الدستورية. فأعضاء اللجنة التي شكلوها تدثروا بنهب مكافحة الفساد عند تشكيلهم للجنة، بينما اتضح بعد مجريات الأمور أنّ تشكيل هذه اللجنة كان (كيديا) ويرمي إلى تصفية بعض الحسابات) بين المواطن المستهدف من تشكيل هذه اللجنة وبين بعض أعضاء اللجنة. وهو ما لا يجوز دستوريا ويتناقض مع نص المادة ٦٩ التي تقول: (يحق لمجلس النواب في كل وقت أن يؤلف لجان تحقيق أو يندب عضواً أو أكثر من أعضائه للتحقيق في أي أمر من الأمور الداخلة في اختصاصات المجلس المبنية في الدستور...). ولا أعتقد أن استهداف مواطن بعينه وتشكيل لجنة تحقيق بشأنه يقع ضمن اختصاص مجلس النواب، إذ إن التحقيق في الوقائع المماثلة هو أمر من اختصاص جهاز النيابة العامة، التي هي جهاز وظيفي ينضوي تحت مظلة السلطة التنفيذية. من جهة أخرى فإن تشكيل اللجنة أيضاً يُعتبر تداخلا في الاختصاص ما بين السلطات الثلاث في الدولة، وفق ما نص عليه مبدأ الفصل ما بين السلطات في دستور مملكة البحرين المادة ٣٢ - أ حيث نصت على: (يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مع تعاونها وفقاً لأحكام هذا الدستور، ولا يجوز لأي من السلطات الثلاث التنازل لغيرها عن كل أو بعض اختصاصاتها المنصوص عليها في هذا الدستور...).

إنّ المُنتج لظروف تشكيل هذه اللجنة وما ألت إليه مؤخرا من الإلغاء سوف يكتشف عدم جدية ومهنيّة هذه اللجنة، ويُفقدنا مصداقية سموّ الأهداف التي شكلت من أجلها. فجنة التحقيق هذه تشكلت في ١٣ فبراير الماضي بعد أن تقدم خمسة نواب بطلب تشكيل اللجنة والتصويت عليها في جلسة ١٣ فبراير بدعوى استيلاء أحد المواطنين على أرض في منطقة الرفاع، وقد حازت بالفعل هذه اللجنة موافقة أغلبية النواب (للاسف). وبتاريخ ٢٧ فبراير أعلن احد النواب الخمسة أعضاء لجنة التحقيق اشحابه من اللجنة، وقال موضحاً ذلك في تصريحه الصحفي: (انه

وزير التربية يتحدث بإسهاب عن أهداف وأهمية جائزة اليونسكو الملك حمد في لقاءات مع وسائل إعلام عربية وأجنبية



ومشروع (مبادرة التعلم المتصل) من جمهورية الهند، وتم تسليم الجائزة إلى الفائزين في حفل أقيم بقرم اليونسكو بالعاصمة الفرنسية باريس برعاية كريمة من حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى، وبحضور الأستاذ جواد بن سالم العريض نائب

لجنة التحكيم منها ١٤٣ مشروعاً مستوفياً كل الشروط من ٧٨ دولة، مسجلة بنك أعلى عدد للترشيحات منذ انطلاق الجائزة عام ٢٠٠٥م، حيث فاز بالجائزة هذا العام مشروع (البرنامج الوطني لتعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل التعليم) من المملكة المغربية،

مونت كارلو الإذاعية، ووكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية، أهمية الجائزة وبورها في خدمة أهداف اليونسكو في نشر التعليم عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مشيراً إلى أن الدورة التاسعة للجائزة شهدت تقديم ٧٠٠ مشروع للتنافس على الجائزة، اختارت

على هامش حضوره حفل تسليم جائزة اليونسكو- الملك حمد بن عيسى آل خليفة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال التعليم، أجرت عدد من الوسائل الإعلامية لقاءات مع الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم، تحدث خلالها عن الجائزة التي تعتبر إحدى الجوائز المتميزة على الصعيد الدولي، والتي تتسجم مع استراتيجية اليونسكو في إيصال التعليم للجميع من خلال المنظومة الإلكترونية. وقد أوضح الوزير خلال حديثه إلى كل من ميشال أبو نجم مدير مكتب صحيفة الشرق الأوسط في باريس، ومحطة

وزير العمل يشارك في اجتماعات مجلس إدارة منظمة العمل الدولية ويؤكد: البحرين حريصة على دعم قضايا الدول العربية والآسيوية

ولفت حميدان إلى أن تطوير بيئة العمل وتعزيز الشراكة بين أطراف الإنتاج، والمساهمة في مكافحة البطالة وتعزيز التنمية البشرية ومحاربة التمييز في بيئة العمل والاهتمام بدور منظمات أصحاب العمل والنقابات العمالية، تعد من أهم المحاور التي تتبناها المنظمة الدولية، مؤكداً أهمية دور مملكة البحرين على هذا الصعيد، وخاصة أنها تعد من الدول الرائدة والغنية في تجربتها العمالية المتميزة.

وختم حميدان تصريحه بالقول إن مملكة البحرين ستعزز من خلال مشاركتها العلاقة بين المجموعة العربية والآسيوية بالمنظمة مع مختلف دول العالم لتبادل التجارب الناجحة، حيث إن تعدد التجارب الناجحة وتنميتها وتعميقها يصب في مصلحة أسواق العالم قارياً ودولياً.

الجدير بالذكر أن منظمة العمل الدولية هي من أهم المنظمات الدولية التي تضم في عضويتها ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة من الدول الأعضاء في المنظمة (حكومات - أصحاب عمل - عمال)، وتختص بإصدار معايير دولية تهدف إلى توفير مزيد من الحماية للقوى العاملة، فضلاً عن دعم تطبيق ونشر المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وتهتم المنظمة بتعزيز الحوار الاجتماعي والتعاون الثلاثي بين أطراف الإنتاج الثلاثة.



وفي تصريح له بهذه المناسبة، أكد حميدان حرص مملكة البحرين على استثمار عضويتها في أعلى هيئة إشرافية بمنظمة العمل الدولية من أجل دعم أهداف وبرامج المنظمة الدولية ودعم قضايا وتوجهات الدول العربية والآسيوية والأعضاء في المنظمة وتمكينها من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن طريق ضمان العمل اللائق ومحاربة البطالة والفقر بما يحقق الأهداف الأممية في الارتقاء بأسواق العمل وتعزيز التعاون بين أطراف الإنتاج وصولاً إلى مزيد من الشفافية وتطبيق العدالة الاجتماعية على أسس المقررات الدولية.

ترأس وزير العمل والتنمية الاجتماعية رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم سوق العمل السيد جميل بن محمد علي حميدان وفد مملكة البحرين المشارك في اجتماعات الدورة الـ (٣٢٢) لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية المنعقدة بجنيف في سويسرا خلال الفترة ١٢-٢٢ مارس الجاري، وتشارك مملكة البحرين في هذا الاجتماع الدولي باعتبارها عضواً أصيلاً في مجلس إدارة المنظمة، حيث تتولى مملكة البحرين المشاركة في الإشراف على سياسات وبرامج عمل المنظمة بعد أن تم انتخابها عن مجموعة دول آسيا والباسيفيك في الانتخابات التي جرت في مقر المنظمة في جنيف في يونيو الماضي، والذي عكس ثقة المجتمع الدولي بجهود مملكة البحرين وإنجازاتها على الصعيد العالمي.

ويستعرض الاجتماع عدداً من التقارير المقدمة من اللجان المنبثقة عن المنظمة، حيث سيتم استعراض التقارير السنوية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، والاستراتيجية العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة لدى الدول الأعضاء بالمنظمة، والجهود التي تبذلها أطراف الإنتاج الثلاثة في تعزيز وتطوير الحوار الاجتماعي، فضلاً عن بحث التعاون بين بلدان الجنوب ومنظمة العمل الدولية، وغير ذلك من برامج وفعاليات ومبادرات لازمة لتنفيذ هذه البرامج.

وزير الكهرباء يستعرض مع مسؤولي شركة (إنجي) سير العمل في محطتي الدور والعزل



بينهم وبين هيئة الكهرباء والماء، معربين عن خالص شكرهم وتقديرهم للوزير والمسؤولين بالهيئة على حسن الاستقبال وكرم الضيافة وإسهام التوجيهات التي من شأنها تطوير العمل بالمحطة. حضر اللقاء الدكتور أحمد هاشم مستشار الوزير.

العمل في محطة العزل ومحطة الحد وبالأخص محطة الدور للطاقة والمياه والتي تم افتتاحها في أبريل من عام ٢٠١٢ برعاية كريمة من حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى. من جانبهم أشاد المسؤولون بشركة Engie بالتعاون القائم

وخلال اللقاء رحب الوزير مبرزاً بالحضور وقدم خالص التهنئة للرئيس الجديد على تسلمه منصبه متمنياً له كل التوفيق والسداد في مهام عمله، ومثنياً على جهود الرئيس السابق طوال الفترة التي كان يرأس فيها الإقليم، وتم استعراض سير

استقبال الدكتور عبدالحسين بن علي مبرزاً وزير شؤون الكهرباء والماء بكتبته صباح أمس وفداً رفيع المستوى من شركة Engie وهي الشركة المساهمة الرئيسية لكل من شركة الدور للطاقة والمياه وشركة العزل للطاقة وشركة الحد للطاقة، يتقدمهم السيد Frederic Claux الرئيس الإقليمي الجديد لإدارة الأصول لدول مجلس التعاون وباكستان، ويرافقه كل من السيد Manuel Colcombet المدير الإقليمي السابق، والسيد Mike Cunningham الرئيس التنفيذي لشركة الدور للطاقة والمياه، وبحضور المهندس عدنان محمد فخر نائب الرئيس التنفيذي لخدمات المشتركين بهيئة الكهرباء والماء.

سفارة المملكة لدى بريطانيا تقدم كتباً لسجن «ميدستون» لمحكومين بالإرهاب



تأهيل النزلاء. وقد رحب السيد آنكسون بتبادل الخبرات مستقبلاً بينه وبين الجهات المعنية في مملكة البحرين بما يعزز التعاون المشترك في مجال إعادة تأهيل المحكومين.

وجهد السفارة. وخلال الفعالية شكر السيد ديف آنكسون مدير السجن السفارة على ما قدمته من دعم لمبادرة إيداع الكتب، مؤكداً أهمية مشاركة جميع شركاء المجتمع في عملية إعادة

على مملكة البحرين وحضاراتها التاريخية وثقافتها المتنوعة. وتسلمت الكتب من جهة منظمة «Roland Brothers» من قبل السيدة سو اكبرمان، والتي أعربت عن التقدير والامتنان لمبادرة

من منطلق حرص المملكة على تعزيز ودعم كل ما من شأنه احترام حقوق الإنسان قامت سفارة مملكة البحرين لدى المملكة المتحدة بإهداء مجموعة من الكتب باللغة العربية إلى مكتبة سجن «ميدستون» المعنى بالمحكومين الأجانب بالمملكة المتحدة، وذلك ضمن مشاركة السفارة في فعالية أقامتها مجلة (Embassy) الدبلوماسية بمناسبة يوم الكتاب العالمي بهدف الحصول على كتب مختلف لغات العالم من سفارات الدول المختلفة بالمملكة المتحدة، ليتم بعد ذلك إيداعها بمكتبة سجن «ميدستون»، وذلك لتوفير كتب مختلف اللغات للنزلاء وتسهيل الضوء على الدور المهم الذي تلعبه القراءة والمطالعة في عملية إعادة التأهيل. الجدير بالذكر أن مكتب المهواة من قبل السفارة تسلط الضوء

تذكير

دعوة إلى اجتماع الجمعية العامة العادية

BMMI

يسر مجلس إدارة بي إم آي (ش.م.ب) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور الجمعية العامة العادية للشركة المقرر عقدها في تمام الساعة ١٠:٠٠ من صباح اليوم الأربعاء ١٤ مارس ٢٠١٨ في فندق داوتاون روتانا (Downtown Rotana - Meeting Plus1) وذلك لمناقشة وإقرار جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية

الأربعاء ١٤ مارس ٢٠١٨

١. قراءة محضر إجتماع الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٧ والمصادقة عليه.
٢. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٧ والمصادقة عليه.
٣. الاستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٧.
٤. مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٧ والمصادقة عليها.
٥. اعتماد توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٧ على النحو التالي:

- تحويل مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دينار بحريني إلى الإحتياطي العام.
- توزيع أرباح نقدية على المساهمين قدرها ٥٠ فلس للسهم الواحد أو ٥٠% من رأس المال المدفوع (تتضمن الأرباح المرجلة البالغة ٢٠ فلساً للسهم الواحد التي تم توزيعها على المساهمين في ٩ أغسطس ٢٠١٧) وبالباقي ٦,٩٣٧,١٨٨ دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٧، وسيتم دفع الأرباح المذكورة أعلاه بدءاً من يوم الخميس الموافق ٢٢ مارس ٢٠١٨.
- الموافقة على مقترح توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي قدره ١٣٩,٠٠٠ دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٧ بعد موافقة وزارة التجارة والصناعة والسياحة.
- تخصيص ما يعادل ٢% من صافي أرباح السنة (١٧٢,١٨٤ دينار) كمساهمة من الشركة لمؤسسة الأسرة الخيرية .
- تحويل مبلغ ٨٦٠,٨٥٣ دينار بحريني إلى الأرباح المستبقاة.
- ٦. مناقشة تقرير حوكمة الشركات لسنة ٢٠١٧ وإلتزام الشركة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي والمصادقة عليه.
- ٧. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٧.
- ٨. تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٨، و تفويض مجلس الإدارة بتحديد أنعابهم.
- ٩. انتخاب / تعيين أعضاء لمجلس الإدارة لفترة الثلاث السنوات القادمة.
- ١٠. ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة ٢٠٧ من قانون الشركات التجارية.